

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين

السيد الرئيس

السيدات والسادة النواب المحترمين

أيها الحضور الكريم

يسعدني، أن أتواجد معكم اليوم في هذه المؤسسة التشريعية المحترمة قصد تقديم لكم المراحل المتقدمة التي قطعها مسلسل إعداد وبلورة وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب وكذلك إحداث المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي واللدان يعتبران من الأوراش الوطنية الإستراتيجية الكبرى لتنمية الشباب ومساهمة حقيقية في المجهودات المبذولة على الصعيد الوطني للنهوض بالشأن الشبابي في بلادنا.

حضرات السيدات والسادة

إن صاحب الجلالة نصره الله وأيده ما فتى في خطاباته المختلفة يسلط الضوء على مشروعية تطلعات الشباب في تحقيق اندماج أفضل على الصعيدين الاجتماعي والمهنيوينص على ضرورة توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد، والتعامل مع الشباب كطاقة مفعلة للتنمية، وهو ما يقتضي بلورة استراتيجية شاملة من شأنها وضع حد لتشتت الخدمات القطاعية المقدمة للشباب وذلك باعتماد سياسة تجمع بشكل متناغم ومنسجم مختلف هذه الخدمات.

وتجدر الإشارة، إلى أن هذا التوجه تم تكريسه أيضا من خلال دستور المملكة لسنة 2011 الذي نص على حقوق الشباب وإقرار الآليات المؤسسية لبلورة هذه الحقوق في إطار مجلس استشاري للشباب والعمل الجمعي، وهو اعتراف صريح بالأهمية الإستراتيجية لهذه الشريحة الأساسية، ومدخلا جوهريا لمجموعة من الإصلاحات السياسية التي تيسر الولوج الفعلي للشباب إلى مراكز القرار كشريك

أساسي في العملية التنموية في مستوياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

وكذلك من خلال التصريح الحكومي لسنة 2012 الذي وضع الشباب في صلب انشغالاته وأكد على ضرورة تبني إستراتيجية يتقاطع فيها كل المتدخلين وتفوق الاعتبارات القطاعية وترسخ مقاربة شمولية لتنسيق ودعم جهود جميع الأطراف المتدخلة في القضايا التي تهم الشباب وفق مقاربة تشاركية تشرك جميع الفاعلين السياسيين والجمعويين العاملين في مجال الشباب.

حضرات السيدات والسادة

أهبا الحضور الكريم.

إن التحولات العميقة التي يعرفها المغرب اليوم من جراء الانفتاح المتواصل على محيطه الداخلي والخارجي، تقتضي أن تأخذ البرامج الموجهة للشباب مكانتها الاعتبارية المهمة، وأن تشمل كل الأنشطة الشبابية الرعاية والتوجيه كونها تشكل الفرصة الحقيقية التي يتم بموجبها تأطير الشباب وتكوينه وتزويده بكل المعارف التي تمكنه من الاندماج السوسيواقتصادي ببلادنا ورفع التحديات المختلفة التي تواجههم من خلال وضع سياسة عمومية متينة مبنية على إشراك كل المسؤولين العموميين والخواص، والمانحين، وفعاليات المجتمع المدني، وتنظيم مشاورات على نطاق واسع مع الشباب.

وفي هذا السياق، عمدت وزارة الشباب والرياضة بمعية كل الشركاء إلى إعداد وبلورة الإستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب التي صودق عليها وتم تبنيها من طرف المجلس الحكومي المنعقد بتاريخ 3 أبريل 2014، والتي تقترح رؤية إستراتيجية مندمجة للشباب تحت قيادة وزارة الشباب والرياضة وبمشاركة فعالة للمنظمات غير الحكومية الشبابية وتشكلاطارا استراتيجيا مشتركا لمختلف سياسات الشباب على المستوى الوطني وأصبحت وثيقة مرجعية مؤجّهة للسياسات العمومية وبوصلة تهتدي بها تدخلات وجهود باقي الفاعلين في حقل

السياسة المندمجة للشباب وميثاقا اجتماعيا جديدا في مجال التدخل في قطاع الشباب.

وتقترح الإستراتيجية الوطنية رؤية شمولية يمكن من خلالها للشباب المغربي أن يفجر طاقاته الخلاقة كفاعل أساسي ومتفاعل مع دينامية البناء والتنمية التي تشهدها بلدنا. وعليه، تهدف الاستراتيجية إلى ضمان "توفر الشباب المغربي برمته، إناثا وذكورا، على القدرات والفرص التي تؤهلهم لاكتساب تربية ذات جودة عالية، والولوج إلى عمل لائق، وإلى خدمات صحية ملائمة وإلى المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية."

حضرات السيدات والسادة

أجها الحضور الكريم.

من المعلوم أنه لا يمكن تحقيق أهداف الإدماج الاقتصادي والاجتماعي من خلال برامج معزولة أو التركيز على قطاع واحد. لذلك وضعت الاستراتيجية إطارا مؤسساتيا سياسيا وتشريعيًا بالإضافة إلى حزمة من الآليات والتدخلات داخل مختلف القطاعات والوزارات. ومن جهة أخرى، تحدد هذه الاستراتيجية رؤية مشتركة ذات خمسة محاور استراتيجية منبثقة عن حاجيات الشباب وانتظاراتهم مع دراسة الامكانيات المؤسسية للاستجابة لهذه الاحتياجات. وتتمثل هذه المحاور في:

1. الرفع من الفرص الاقتصادية المتاحة للشباب والنهوض بقابلية تشغيلهم؛
2. تعزيز الولوج إلى الخدمات الأساسية المقدمة للشباب وتحسين جودتها، والتقليص من الفوارق الجغرافية؛
3. تعزيز المشاركة الفعالة للشباب في الحياة الاجتماعية والمجتمع المدني وفي اتخاذ القرار؛

4. النهوض باحترام حقوق الإنسان؛

5. تقوية الأجهزة المؤسساتية للتواصل والإعلام والتقييم والحكامة.

حضرات السيدات والسادة

أهبا الحضور الكريم.

إن الدعم الفعلي للشباب من أجل ممارسة مُواطنة في الفضاء العمومي والجهود التي تبذل لاستعادتهم الثقة في مؤسساتهم العمومية يشكلان أهم التحديات التي تواجه صياغة تعاقد اجتماعي جديد مع جيل الشباب المغربي من خلال تفعيل الإستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب وكذلك اخراج المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي الى حيز الوجود، وتفعيل دوره كقوة اقتراحية قادرة على صياغة القرار والمساهمة في البناء الديمقراطي والعمل على وضع مساطر جديدة للنهوض بقضايا التمكين السياسي للشباب وترسيخ ثقافة الحوار الشبابي والنقاش العمومي والمشاركة الإيجابية والمسؤولية في أوساط الشباب المغربي.

وهنا لابد من التأكيد، على أن إعداد وتنفيذ السياسات العمومية الموجهة للشباب ليست فقط من صميم مسؤولية السلطات الحكومية فقط، ولكن أيضا من مسؤولية السلطات المنتخبة ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات العاملة مع الشباب وباقي الفاعلين في الحقل الشبابيا اعتمادا على مرجعيات السياسة الوطنية، وبناء على مقاربة تشاركية وفق أليات وطنية لتنسيق إعداد وتنفيذ وتقييم هذه السياسات المعتمدة في ذلك على نهج مقاربة أفقية في التعاطي مع قضايا الشباب وليس مقاربة عمودية ذات توجه قطاعي أحادي، باعتبار أن موضوع الشباب غير معني بقطاع منفصل عن باقي القطاعات الأخرى.

إن توفير أسس الثقة لتطوير الاقتناع بمؤسسات الدولة ودورها في تمتيع الشباب بكافة حقوقهم يستوجب وضع مؤشرات للأداء كإلتزام مشترك يجمع بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية المعنية بالشباب وفق ما نص عليه الدستور

المغربي، بالإضافة إلى توفير التمويل المناسب لتنفيذ البرامج الموجهة للشباب من خلال تخصيص اعتمادات مالية مهمة ضمن الميزانية العامة للحكومة للمساهمة في دعم المنظمات الشبابية والمنظمات العاملة في خدمة العمل الشبابي والمجالس الشبابية على المستوى الوطني والميزانيات القطاعية وميزانيات الجماعات الترابية الجهوية والمحلية.

وفقنا الله لما فيه خير لشباب المغرب تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده الذي ما فتئ يدعو إلى تكريم الشباب المغربي وجعله في صلب اهتماماته الأولية لدفعه إلى الانخراط والمساهمة بشكل إيجابي وفعال في التنمية المستدامة للمغرب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته